

قطر القلقة تبحث عن دور للحفاظ على حضورها في غزة

● غزة - وجدت قطر نفسها خارج مدار الأحداث في غزة بعد أن نجحت مصر خلال التصعيد الأخير بين حركة حماس وإسرائيل في اختطاف الأضواء والإسماك بكامل خيوط الملف الفلسطيني. وتحاول الدوحة اليوم تدارك الأمر، متحاشية في الآن ذاته إشارة غضب القاهرة، وطرح دور لها كخوض تجربة الوسيط بين حماس والولايات المتحدة، أسوة بتجارب سابقة في هذا السياق من بينها الملف الأفغاني.

وأعلنت مساعدة وزير الخارجية القطري والمتحدثة الرسمية باسم الوزارة لولوة الخاطر في مقابلة مع وكالة "سبوتنيك" الروسية، "أن قطر متفتحة على الوساطة بين حماس والإدارة الأميركية متى طلب منها ذلك". وتصف الولايات المتحدة حماس بجناحها منظمته إرهابية، وسبق وأن أطلقت الإدارة الأميركية مواقف حادة تجاه الحركة خلال التصعيد الأخير وبعده والذي انفجر في العاشر من مايو واستمر لأحد عشر يوما.

ولعل أبرز تلك المواقف تشديد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن خلال زيارة لإسرائيل في إطار جولة إقليمية على أن بلاده حريصة على الحيولة دون استفادة حماس من أي مساعدات دولية تسند للقطاع.

وتحتضن قطر منذ سنوات قيادات سياسية لحركة حماس، وسعت لاستثمار الأمر لتثبيت أقدامها في الملف الفلسطيني، وعملت في السنوات الماضية على ضبط التوترات بين إسرائيل والحركة الإسلامية عبر ضخ الأموال للأخيرة لشراء الهدوء على هذه الجبهة بالتنسيق المباشر مع تل أبيب.

ومع تجرّب التصعيد الأخير في غزة، وجدت قطر نفسها كما الحال بالنسبة إلى حليفها تركيا خارج الصورة، في مقابل بروز الدور المصري الذي لقي دعما من مختلف الأطراف في الدائل الفلسطينية كما من إسرائيل والولايات المتحدة. وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر في غزة مخيمر أبو سعدة، إن التواصل المباشر بين قطر وقادة حماس القميين في الدوحة يشكل مستمرا يجعل لديها قوة تأثير على الحركة يمكن أن توظفها من أجل لعب دور الوساطة. وأضاف "العرب" أن قطر تعمل جاهدا

العاقل الأردني يتولى زمام التواصل مع العشائر خشية انفلات الأوضاع

دور أكبر لمجلس الأعيان على حساب الحكومة والنواب



لقاءات مكثفة لاحتواء أزمة متفجرة

ولفت إلى تحدي الفقر والبطالة، قائلا إنهما "ازدادا بشكل ملحوظ نتيجة تداعيات جائحة كورونا، ما يتطلب المزيد من الجهود للحد منهما". ويرى مراقبون أن تحركات الملك عبدالله والتي تقابلها أيضا تحركات مماثلة لرئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز، هي بمثابة إشارة انطلاق مسار الإصلاح السياسي والإداري المتغير منذ سنوات في ظل وعي متزايد بان الوضع يفرّض إحياء هذه العملية، مع تصاعد ضغوط المكونات المجتمعية والسياسية العشائرية.

وتتشهد العلاقة بين العشائر والمؤسسات الرسمية للدولة مدا وجزرا في السنوات الأخيرة ترجما في قيادة أبناء العشائر لمسيرات احتجاجية كانت بدايتها اجتماعية واقتصادية قبل أن تتحول إلى مطالب ذات مسحة سياسية. وازدادت هذه العلاقة توترا مع انفجار قضية ما بات يعرف بالفقعة في مارس الماضي والتي اتهمت السلطات ولي العهد السابق الأمير حمزة

وإبن الحسين وشخصيات سياسية وعشائرية بالتورط فيها. ولا تزال هذه القضية تلقي بظلالها على المسرح الأردني لاسيما مع بروز معطيات عن مباحثات شيوخ عشائر للأمين. وكان الملك عبدالله سعي من خلف الكواليس إلى ملء هذه القضية التي أحدثت صدى واسعا تجاوز حدود

وتماسك جبهتنا الداخلية. وخلال اللقاء طالبت القوى الحاضرة بإصلاح شامل يعيد الاعتبار لإرادة الشعب الأردني، ويعزز المشاركة في صنع القرار وبناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

وإشار ممثلو قوى سياسية واجتماعية ونقابية وشبابية، خلال اجتماعين منفصلين بمقر مجلس الأعيان، إلى أهمية التصدي لأي إساءة للعشائر، ومحاولات المس بالجمجمة الداخلية. وأكدوا على ضرورة مكافحة الفساد الإداري كقائمة للإصلاح السياسي والاقتصادي وسيادة القانون، وعدم المساس باستقلال القضاء وعمل الهيئات الرقابية، فضلا عن إرساء قانون انتخاب عصري ينتج مجلس نواب فاعلا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب.

وقال الفايز إن اللقاءات مع الفعاليات تأتي للتواصل والاستماع إلى مختلف الآراء حول التشريعات الناظمة للحياة السياسية، وأنه سيجري تشكيل لجان فرعية لبحث ودراسة مختلف الأفكار والرؤى المطروحة خلال اللقاءات، ورفع التوصيات لمواجهة مختلف التحديات الراهنة.

ويلاحظ المراقبون بروز دور أكبر لمجلس الأعيان على حساب غرفة مجلس النواب والحكومة، وهذا أمر متوقع لاسيما مع اهتزاز ثقة الشارع في المؤسسات.

وتعكس اللقاءات المتواترة للعاقل الأردني الملك عبدالله الثاني مع فعاليات سياسية وعشائرية تلقا من إمكانية انفلات الأوضاع وخروجها عن السيطرة، ويحاول العاقل الأردني جاهدا إعادة ضبط الأوضاع من خلال إطلاقه إشارة الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي لا مفر منه.

ويلتقي الملك عبدالله الأربعاء بشخصيات من عشائر معان أكبر محافظات المملكة، وذلك في داره الوزير والعضو السابق في مجلس الأعيان هشام الشراي، بعد أن عقد لقاء الأحد في قصر الحسينية بعمان مع شخصيات سياسية، أكد خلاله على وجوب إطلاق عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري ضمن برامج واضحة ومحددة زمنيا بمخرجات يلمس أثرها المواطن.

وشدد الملك عبدالله خلال ذلك اللقاء على أن "عملية الإصلاح لا تحتاج إلى شعارات وإنما تتطلب دراسة وتقسيم أدوار للوصول إلى نتائج ملموسة". وأكد على ضرورة التواصل مع المواطنين، والاستماع إلى ملاحظاتهم وآرائهم بشأن الإصلاح، والاستفادة من أصحاب الخبرات.

وبداية اجتماعية واقتصادية قبل أن تتحول إلى مطالب ذات مسحة سياسية. وازدادت هذه العلاقة توترا مع انفجار قضية ما بات يعرف بالفقعة في مارس الماضي والتي اتهمت السلطات ولي العهد السابق الأمير حمزة

وإبن الحسين وشخصيات سياسية وعشائرية بالتورط فيها. ولا تزال هذه القضية تلقي بظلالها على المسرح الأردني لاسيما مع بروز معطيات عن مباحثات شيوخ عشائر للأمين. وكان الملك عبدالله سعي من خلف الكواليس إلى ملء هذه القضية التي أحدثت صدى واسعا تجاوز حدود

وتعكس اللقاءات المتواترة للعاقل الأردني الملك عبدالله الثاني مع فعاليات سياسية وعشائرية تلقا من إمكانية انفلات الأوضاع وخروجها عن السيطرة، ويحاول العاقل الأردني جاهدا إعادة ضبط الأوضاع من خلال إطلاقه إشارة الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي لا مفر منه.

الأردن يسمح بحرية الحركة للملقمين

● عمان - أعلنت الحكومة الأردنية الثلاثاء إعادة فتح دور السينما ومدن الترفيه والنوادي الرياضية والحمامات والمساح والمراكز الثقافية والتعليمية، لكنها اشترطت على الناس تلقي اللقاح من أجل دخولها. وأصدر رئيس الوزراء بشر الخصاونة أمرا "يلزم جميع المنشآت التي تم فتحها بعدم السماح لأي شخص بالدخول إليها قبل إبراز البطاقة الشخصية أو رمز التحقق الصحي أو شهادة التطعيم من خلال تطبيق (يطلق عليه اسم) "سند".

وعادت السلطات الثلاثاء فتح قطاعات وأنشطة اقتصادية كانت مغلقة جراء تداعيات فرضتها جائحة فيروس كورونا، ضمن خطة حكومية لفتح قطاعات وأنشطة وصولا إلى "صيف آمن". وأبقت السلطات لزوم وضع الكمامة في الأماكن المغلقة. وتشمل المنشآت التي فتحت أبوابها الثلاثاء دور السينما ومدن الترفيه والتسليه وأماكن لعب الأطفال ومراكز اللياقة البدنية والأندية الرياضية والمساح والحمامات

ويواجه الأردن وضعا اقتصاديا صعبا وترهلا سياسيا، ما انعكس بشكل خطير على استقرار البلاد الاجتماعي، وهو ما تظهر في صعود هويات فرعية سواء كانت عشائرية أو مناطقية على حساب الهوية الوطنية، وفي ذهاب البعض نحو البحث عن منقذ بيعة الأمير حمزة ابن الحسين، الأمر الذي أدى إلى استفار القصر والتحرك خشية انفلات الأمور أكثر.

وتقول أوساط سياسية إن الملك عبدالله قرر تولى مخاطبة المكونات المدنية والسياسية بنفسه، بعد أن أوكل هذه المهمة لسنوات للحكومات المتعاقبة، التي فشلت في الإقناع وفي تبيد الهواجس المتزايدة، وعجزت عن كسب ثقة الشارع في ظل إخلائها المستمر بوعود الإصلاح.



مخيمر أبو سعدة
قطر تعمل على عدم خسارة ما انفقته من أموال في غزة

وأوضح أبو سعدة لـ "العرب"، أن قطر سترتكز جهودها على فكرة الوساطة بين حماس والولايات المتحدة، ذلك أن الدور المصري أكبر من مجرد الوساطة والتهدئة بحكم انخراط القاهرة في هذا الملف لسنوات طويلة، على خلاف الدوحة التي تعول على الجهود التي لعبتها بالسنوات الأخيرة عبر مبعوثها الخاص لغزة. وأكد الباحث في شؤون جماعات الإسلام السياسي سماح عبد، أن قطر تحاول إعادة تكرار الوساطة التي قامت بها بين حركة طالبان الأفغانية والولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق دونالد ترام إلى جانب أدوار الوساطة العديدة التي لعبتها بين قادة التنظيمات الإرهابية والعديد من الدول في صراعات عدة. ولم يستبعد عبد في تصريحات لـ "العرب" أن تحرب الولايات المتحدة بالدور القطري في هذا السياق وتطمئن إليه في ظل التعاون المشترك بين الأجهزة الاستخباراتية في البلدين، تحديدا في ما يتعلق بملف الجماعات الإسلامية.

نازحو «كلمة» يحتفون بنسودا المنتصرة لقضيتهم

● دارفور (السودان) - استقبل الآلاف من النازحين بمعسكر «كلمة» بولاية جنوب دارفور غربي السودان بحفاوة الثلاثاء المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا.

وتجري بنسودا، جولة في ولايات دارفور للقاء ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق المدنيين.

والتقت بنسودا خلال جولتها قيادات المعسكر الذي يضم أكثر من 100 ألف نازح، ورفع النازحون لافتات ترحب بالمدعية مثل "مرحب مرحب إي سي سي" وأخرى تطالب بتسليم الرئيس المخلوع عمر البشير للمحكمة الجنائية من قبيل "البشير إلى إي سي سي".

وكانت بنسودا الصوت الأعلى في الدفاع عن النازحين في دارفور ومعاناتهم، وخاطبت بنسودا حشود النازحين، واختتمت جولتها ووفدها المرافق بزيارة المقابر الجماعية بمعسكر "كلمة" للنازحين.

وقالت بنسودا في لقاءات مع مسؤولين إن المحكمة الجنائية "ظلت تتطلع لهذه الزيارة منذ 17 عاما". وأضافت أن زيارتها "تهدف إلى التأكيد على وصول محققي الادعاء في

وقت قريب للنظر في كل قضايا انتهاك حقوق الإنسان ولمناقشة الحكومة الحالية في تنفيذ أوامر القبض التي لم تنفذ بعد". ومن المقرر أن تقوم المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بزيارة إلى معسكرات النازحين بولاية وسط دارفور للاستماع إلى قيادات النازحين بمقر الأمم المتحدة بزانجي.

واندلع في عام 2003 نزاع مسلح بين القوات الحكومية وحركات متمردة في إقليم دارفور أودي بحياة حوالي 300 ألف شخص وشرد نحو 2.5 مليون آخرين.

ووصلت بنسودا السبت إلى العاصمة الخرطوم في زيارة رسمية تستغرق أسبوعا. وأبلغت بنسودا في يونيو 2020 مجلس الأمن بأن "علي كوشيب، أحد زعماء ميليشيا الجنجويد بات رهين الاحتجاز بمقر المحكمة في لاهاي بهولندا، كما طالبت بتسليم المحكمة 4 متهمين آخرين بينهم البشير".

وأصدرت المحكمة في 2007 و 2009 و 2010 و 2012 مذكرات اعتقال بحق كل من البشير ووزير الدفاع السابق عبدالرحيم حسين ووزير الداخلية السابق أحمد هارون وكوشيب بتهم ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور.



ارتياح لزيارة طال انتظارها 17 عاما